المملكة المغربية
ROYAUME DU MAROC

مجلس المنافسة

ⵓⵔⵜⴰⵔ ⵏ ⵜⵎⵙⴰⵡⴰⴹ

Conseil de la Concurrence

تقرير تتبع تنفيذ التعهدات المتخذة من لدن شركات توزيع الغازوال والبنزين بالجملة في إطار اتفاقات الصلح المبرمة مع مجلس المنافسة برسم الربع الثالث من 2025

المملكة المغربية
ROYAUME DU MAROC

مجلس المنافسة

ⵓⵔⵜⴰⵔ ⵏ ⵜⵎⵙⴰⵡⴰⴹ

CONSEIL DE LA CONCURRENCE

تقرير تتبع تنفيذ التعهدات المتخذة من لدن شركات توزيع الغازوال والبنزين بالجملة في إطار اتفاقات الصلح المبرمة مع مجلس المنافسة برسم الربع الثالث من 2025

أولا: تذكير بالسياق

في إطار تتبع تنفيذ التعهدات المتخذة من لدن الشركات التسع النشطة في سوق الغازوال والبنزين، تبعا لاتفاقات الصلح المبرمة مع مجلس المنافسة، ينشر هذا الأخير تقريره الثامن المتعلق بتتبع وتحليل معطيات أنشطة هذه الشركات في السوق برسم الربع الثالث من سنة 2025.

ويتمحور هذا التقرير حول ثلاثة محاور رئيسية:

- يعنى المحور الأول بتتبع تطور المؤشرات الرئيسية والبيانات الاقتصادية لسوق الغازوال والبنزين طيلة الفترة المعنية بالتحليل، بما في ذلك حجم وقيمة الواردات والمداخيل، الضريبية المرتبطة بها والمبيعات المنجزة، علاوة على تطور شبكة التوزيع.
- يرتكز المحور الثاني على دراسة العلاقة بين الأسعار الدولية لمنتجات البنزين والغازوال المكررة المستوردة، وتكلفة التمويين التي تحملتها الشركات، وأسعار التفويت المطبقة في السوق الوطنية طيلة الفترة سالفة الذكر،
- أخيرا، يتمحور الجزء الثالث حول تطور هوامش الربح الخام التجارية التي حققتها الشركات المذكورة خلال نفس الفترة.

ثانيا: تطور أبرز المؤشرات والبيانات الاقتصادية

1. بخصوص قطاع التموين بالغازوال والبنزين

- السوق الوطنية:

حتى متم شتنبر 2025، حصل فاعل جديد على رخصة مزاولة نشاط استيراد المنتجات النفطية السائلة، ليرتفع بذلك العدد الإجمالي للشركات المرخّص لها إلى 33 شركة.

وخلال الربع الثالث من سنة 2025، بلغ حجم واردات الغازوال والبنزين الإجمالية 1,91 مليون طن بقيمة إجمالية قدرها 12,73 مليار درهم. ومقارنة بنفس الفترة من سنة 2024، سجل الحجم زيادة بنسبة 12,4 في المائة (مقابل 1,70 مليون طن)، فيما شهدت القيمة انخفاضا طفيفا بنسبة 1,3 في المائة (مقابل 12,90 مليار درهم). وتصدر الغازوال النسبة الأكبر من الواردات، مسجلا 88 في المائة من حيث الحجم و87 في المائة من حيث القيمة.

ورصد تحليل الواردات حسب نوع المحروقات زيادة في حجم واردات الغازوال في السوق الوطنية برسم الربع الثالث من سنة 2025، بلغت 1,68 مليون طن مقابل 1,50 مليون طن سنة 2024، بزيادة قدرها 12 في المائة. بالمقابل، تراجعت قيمة الواردات بنسبة 1,5 في المائة، منتقلة من 11,29 إلى 11,12 مليار درهم.

وعلاقة بالبنزين، ارتفع حجم الواردات بـ 31.000 طن، مؤشرا على زيادة بنسبة 16,2 في المائة مقارنة بالربع الثالث من سنة 2024، بينما سجلت قيمة الواردات انخفاضا طفيفا بنسبة 0,6 في المائة، منتقلة من 1,61 إلى 1,60 مليار درهم طيلة الفترة المعنية.

- السوق الخاصة بالشركات المعنية بالتقرير:

استحوذت شركات التوزيع التسع المعنية بالتقرير، دون غيرها، على نحو 82 في المائة من الواردات من حيث الحجم والقيمة.

وبصورة أدق، بلغ حجم واردات هذه الشركات 1,56 مليون طن خلال الفترة المعنية مقابل 1,43 مليون طن سنة 2024، بزيادة قدرها 9,1 في المائة. وسجلت قيمة الواردات 10,38 مليار درهم مقابل 10,89 مليار درهم في الربع الثالث من سنة 2024، مؤشرة على انخفاض بنسبة 4,7 في المائة، بفارق يعادل 0,51 مليار درهم.

ويوضح الرسم البياني، أسفله، تطور الواردات من حيث الحجم والقيمة للشركات المعنية خلال الربع الثالث من سنتي 2024 و2025:

الرسم البياني 1: تطور الواردات المستخلصة جمركيا[1] (الغازوال والبنزين) بالنسبة للشركات المعنية بالتقرير خلال الربع الثالث من سنتي 2024 و2025

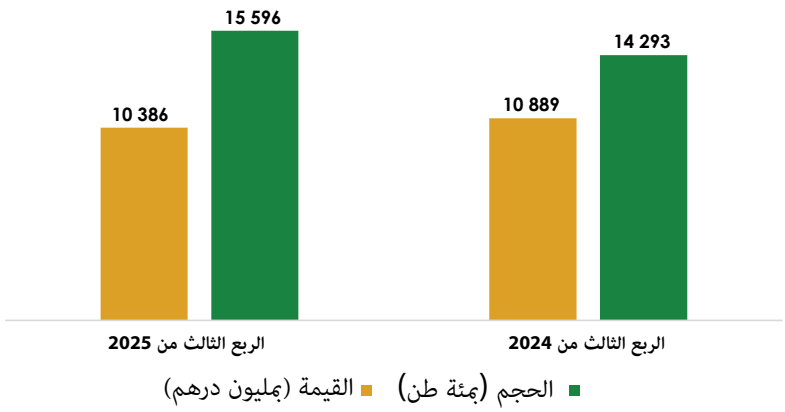

المصدر: أُعد استنادا إلى المعطيات المقدمة من طرف إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة

- مداخيل الضريبة الداخلية على الاستهلاك والضريبة على القيمة المضافة

بلغت المداخيل الضريبية لواردات الغازوال والبنزين حوالي 7,83 مليار درهم برسم الربع الثالث من سنة 2025، بزيادة قدرها 8,6 في المائة، عوض 7,21 مليار درهم المسجلة سنة 2024. وتعزى هذه الزيادة أساسا إلى ارتفاع الكميات المستوردة، ما أتاح استدراك الانخفاض في قيمة الواردات، وأفضى إلى إنعاش المداخيل المتأتية من الضريبة الداخلية على الاستهلاك.

في هذا السياق، بلغت مداخيل الضريبة الداخلية على الاستهلاك 5,95 مليار درهم طيلة الفترة المعنية، وهو ما يمثل 76 في المائة من مجموع المداخيل الجبائية المتعلقة بواردات الغازوال والبنزين، مقابل 5,35 مليار درهم المسجلة في نفس الفترة من سنة 2024.

بدورها، ارتفعت مداخيل الضريبة على القيمة المضافة إلى 1,88 مليار درهم، مسجلة زيادة بنحو 1,1 في المائة، عوض 1,86 مليار درهم في الربع الثالث من 2024، ومستحوذة على قرابة 24 في المائة من إجمالي المداخيل الجبائية المتأتية من واردات الغازوال والبنزين.

[1] دون الإعفاءات

الجدول 1: تطور المداخيل الجبائية المتعلقة بواردات الغازوال والبنزين خلال الربع الثالث من سنتي 2024 و2025 بالنسبة للسوق الوطنية (بمليار درهم)

	الربع الثالث من سنة 2024	الربع الثالث من سنة 2025
الضريبة الداخلية على الاستهلاك	5,35	5,95
الضريبة على القيمة المضافة	1,86	1,88
المجموع	**7,21**	**7,83**

المصدر: أُعد استنادا إلى المعطيات المقدمة من طرف إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة

كشف تحليل المداخيل الجبائية حسب نوع المحروقات أن الغازوال حقق الحصة الأكبر من الموارد المتأتية من استيراد المنتوجين، مساهما بنحو 82 في المائة من المداخيل الإجمالية المسجلة في الربع الثالث من سنة 2025، بما يعادل 6,40 مليار درهم، مقابل 5,96 مليار درهم في نفس الفترة من السنة المنصرمة، بزيادة قدرها 7,4 في المائة تقريبا.

من جانبها، بلغت المداخيل الجبائية المتأتية من واردات البنزين 1,44 مليار درهم، مقابل 1,25 مليار درهم سنة 2024، مسجلة زيادة ملحوظة ناهزت 15,2 في المائة، ومستحوذة على نحو 18 في المائة من المداخيل الإجمالية المحققة في الربع الثالث من سنة 2025.

الجدول 2: تطور المداخيل الجبائية المتعلقة بالواردات حسب نوع المحروقات خلال الربع الثالث من سنتي 2024 و2025 بالنسبة للسوق الوطنية (بمليار درهم)

	الربع الثالث من سنة 2024		الربع الثالث من سنة 2025	
	الغازوال	البنزين	الغازوال	البنزين
الضريبة الداخلية على الاستهلاك + الضريبة على القيمة المضافة	5,96	1,25	6,40	1,44

المصدر: أُعد استنادا إلى المعطيات المقدمة من طرف إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة

بلغت مساهمة الشركات التسع المعنية بالتقرير في المداخيل الجبائية 6,42 مليار درهم، بنسبة قاربت 82 في المائة من المجموع. وتوزعت مساهمتها على 4,89 مليار درهم متأتية من الضريبة الداخلية على الاستهلاك، و1,53 مليار درهم متحصلة من الضريبة على القيمة المضافة المطبقة على واردات الغازوال والبنزين.

الجدول 3: تطور المداخيل الجبائية المتعلقة بواردات الغازوال والبنزين خلال الربع الثالث من سنتي 2024 و2025 للشركات التسع المعنية بالتقرير (بمليار درهم)

	الربع الثالث من سنة 2024	الربع الثالث من سنة 2025
الضريبة الداخلية على الاستهلاك	4,54	4,89
الضريبة على القيمة المضافة	1,57	1,53
المجموع	**6,11**	**6,42**

المصدر: أُعد استنادا إلى المعطيات المقدمة من طرف إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة

2. بخصوص قطاع تخزين الغازوال والبنزين

استقرت قدرات التخزين الإجمالية المتاحة على الصعيد الوطني، عند متم شتنبر من سنة 2025، عند مستوى مماثل لما سُجل في نهاية يونيو من نفس السنة، أي 1,57 مليون طن. واستفرد الغازوال بنحو 85 في المائة من القدرات الإجمالية طيلة الفترة المعنية.

واستأثرت الشركات التسع المعنية بالتقرير، دون غيرها، بقدرة إجمالية حجمها 1,27 مليون طن، بنسبة ناهزت 81 في المائة من القدرات الإجمالية المتاحة.

3. بخصوص قطاع توزيع الغازوال والبنزين

- تطور مبيعات الغازوال والبنزين

في غياب معطيات موحدة تخص أنشطة مجموع الفاعلين في القطاع، ينصب تحليل قطاع التوزيع على الشركات التسع المعنية بالتقرير. في هذا الصدد، ارتفع العدد الإجمالي للشركات المتوفرة على رخصة توزيع مواد البترول السائلة من 38 عند متم يونيو إلى 39 عند متم شتنبر من سنة 2025، مؤشرا على دخول فاعل جديد في السوق.

ويُستشف من الرسوم البيانية، الواردة أسفله، أن حجم مبيعات الغازوال والبنزين (باستثناء الوقود البحري) المنجزة من لدن الشركات التسع المعنية بلغ 1,98 مليار لتر برسم الربع الثالث من سنة 2025، بزيادة قدرها 4,2 في المائة مقابل 1,90 مليار لتر سنة 2024.

ومن حيث القيمة، بلغ رقم المعاملات 18,91 مليار درهم خلال الفترة المعنية، مسجلا انخفاضا بنسبة 6,2 في المائة عوض 20,16 مليار درهم في الفترة ذاتها من الربع الثالث من سنة 2024.

وبلغت نسبة مبيعات الغازوال نحو 84 في المائة من حيث الحجم و82 في المائة من حيث القيمة.

الرسم البياني 2: تطور حجم مبيعات الغازوال والبنزين الذي حققته الشركات التسع المعنية بالتقرير خلال الربع الثالث من سنتي 2024 و2025 (1000 لتر)

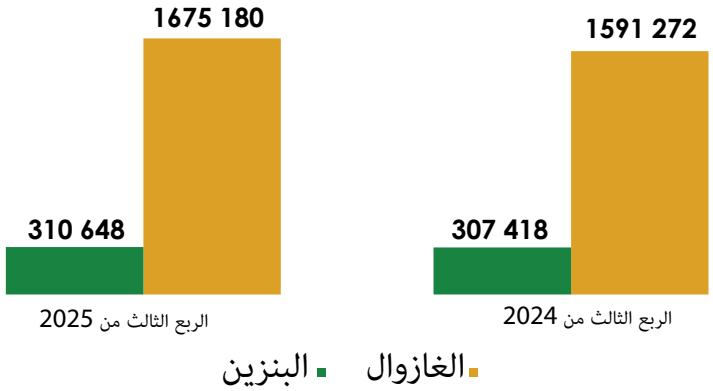

المصدر: أُعد استنادا إلى المعطيات المبلغة من لدن الشركات المعنية

الرسم البياني 3: تطور قيمة مبيعات الغازوال والبنزين الذي حققته الشركات التسع المعنية بالتقرير خلال الربع الثالث من سنتي 2024 و2025 (مليون درهم)

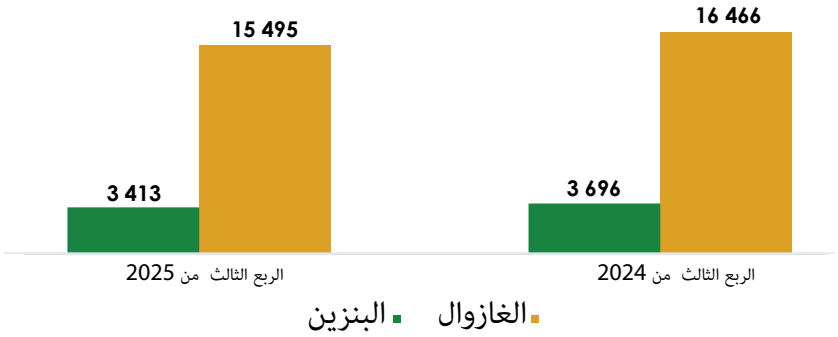

المصدر: أُعد استنادا إلى المعطيات المبلغة من لدن الشركات المعنية

كشف تحليل توزيع المبيعات حسب شريحة العملاء، برسم الربع الثالث من سنة 2025، أن شبكة محطات الخدمة سجلت النصيب الأكبر من مبيعات الغازوال والبنزين، بنسبة متوسطة[2] وصلت إلى 73 في المائة من الحجم الإجمالي.

- تطور شبكة محطات الخدمة

أفاد التحليل أن العدد الإجمالي لشبكة محطات الخدمة ارتفع من 3.617 محطة نهاية يونيو إلى 3.663 عند متم شتنبر من سنة 2025، بزيادة بلغت 46 محطة جديدة.

وتمتلك الشركات التسع المعنية 2.563 من أصل 3.663 محطة متاحة (71 في المائة من المجموع)، بزيادة محطة واحدة جديدة مقارنة بالعدد المسجل عند متم يونيو 2025 والبالغ 2.562.

ثالثا: تحليل العلاقة بين تغير الأسعار الدولية لمنتجات الوقود المكررة وتكاليف الشراء وأسعار البيع على الصعيد الوطني

قبل الخوض في التحليل المعمق للعلاقة بين تغير الأسعار الدولية[3] وتكاليف الشراء وأسعار التفويت المطبقة من لدن الشركات التسع المعنية في السوق الوطنية، ترتكز هذه الفقرة، أولا، على استقراء دينامية الأسعار الدولية وأسعار البيع المطبقة في السوق ككل مع احتساب الرسوم (لجميع الفاعلين) خلال الربع الثالث من سنة 2025.

ويهدف هذا التحليل إلى تقييم تأثير تطورات الأسعار الدولية على سعر البيع المطبق على المستهلك في السوق الوطنية.

في هذا الصدد، من المهم التذكير أن أسعار بيع الغازوال والبنزين في المضخة لا تُقايس بأسعار برميل النفط الخام، وإنما بالأسعار المرجعية للمنتجات المكررة، المعروفة باسم "أسعار بلات للنفط" (Platts)، المطبقة في الأسواق الدولية، بما فيها أسواق منطقة أمستردام وروتردام وأنتويرب (Amsterdam, Rotterdam et Anvers). وتشكل هذه الأخيرة السوق المرجعية للمنتجات النفطية المكررة في المنطقة.

[2] تمثل هذه النسبة المستوى المتوسط المرجح لحجم كل فاعل في قطاع التوزيع

[3] تضم هذه الأسعار التكلفة والتأمين والشحن. وتشير إلى جميع التكاليف الضرورية لإيصال المنتجات المستوردة إلى الموانئ المغربية

1. تحليل العلاقة بين تغير الأسعار الدولية لمنتجات الوقود المكررة وأسعار البيع في السوق الوطنية

حري بالذكر أن الأسعار الدولية المعتمدة في التحليل، دون احتساب الضريبة الداخلية على الاستهلاك والضريبة على القيمة المضافة، تتخذ طابعا توضيحيا ونظريا، ولا تعكس بالضرورة تكلفة التموين الحقيقية التي يتحملها الفاعلون. وعمليا، تتأثر هذه التكاليف بعوامل أخرى، على غرار كيفيات الشراء التعاقدية (عقود الشراء الآنية أو العقود الآجلة)، والتكاليف اللوجستية، وإستراتيجية تدبير المخزون الخاصة بكل فاعل.

من الناحية المنهجية، انصب التحليل على مجموع التغيرات نصف الشهرية المرصودة طيلة الربع الثالث من سنة 2025 (قياس التغير الذي طرأ في النصف الأول من يوليوز مقارنة بالنصف الثاني من يونيو). وتتيح هذه المقاربة مراعاة التفاوت الحاصل على مستوى تعديلات المخزون وآليات الاستدراك التي تلجأ إليها الشركات المعنية، بهدف امتصاص تقلبات تكاليف الشراء قبل عكسها على أسعار البيع.

ورصد التحليل التفصيلي للتغيرات نصف الشهرية للغازوال المكرر في السوق العالمية وأسعار البيع في المضخة على الصعيد الوطني مع احتساب الرسوم، برسم الربع الثالث من سنة 2025 (الجدول 4)، تطورا مشوبا بتقلبات متعاقبة للأسعار الدولية، بدلا من اتجاهها نحو الانخفاض.

وعمليا، سجل مجموع التغيرات نصف الشهرية للأسعار الدولية زيادة قدرها 0,41 درهم للتر طيلة الفترة المعنية. بالمقابل، ارتفعت أسعار البيع في المضخة، مع احتساب الرسوم، بمقدار 0,27 درهم للتر.

الجدول 4: التطور نصف الشهري للتغيرات المتوسطة لسعر الغازوال المكرر عالميا ولأسعار بيعه في المضخة على الصعيد الوطني، مع احتساب الرسوم، طيلة الربع الثالث من سنة 2025 (لتر واحد بالدرهم)

الفترة	تغيرات الأسعار الدولية للغازوال المكرر	تغيرات أسعار البيع في المضخة مع احتساب الرسوم
النصف الأول من يوليوز	0,30[4]	0,36
النصف الثاني من يوليوز	-0,25	0,17
النصف الأول من غشت	-0,02	0,06
النصف الثاني من غشت	0,08	0,01
النصف الأول من شتنبر	-0,04	-0,19
النصف الثاني من شتنبر	0,34	-0,14
مجموع التغيرات المسجلة في الربع الثالث	**0,41**	**0,27**

المصدر: أُعد استنادا إلى المعطيات المبلغة من لدن وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة

وفقا للرسم البياني 4، أسفله، أبانت الأسعار الدولية المتعلقة بالغازوال عن تطور متباين طيلة الفترة المعنية، متراجعة من 5,35 درهم للتر في بداية يوليوز إلى 5,08 درهم للدرهم مع مطلع غشت، ثم ارتفعت تدريجيا إلى 5,16 و5,46 درهم للتر عند متم غشت وشتنبر على التوالي. بدورها، سجلت أسعار البيع زيادة أكثر اعتدالا، مرتفعة من 11,03 إلى 11,20 درهم للتر، ومن 11,26 إلى 11,27

[4] تغيرات الفترة المعنية مقارنة بالنصف الثاني من يونيو 2025.

درهم للتر طيلة شهر غشت، ثم انخفضت إلى 11,08 و10,94 درهم للتر في شتنبر. واستقر متوسط الأسعار الدولية عند 5,21 درهم للتر طيلة الفترة المعنية، مقابل متوسط سعر البيع في المضخة قدره 11,13 درهم للتر.

الرسم البياني 4: التطور نصف الشهري للتغيرات المتوسطة لسعر الغازوال المكرر عالميا ولمتوسط أسعار بيعه في المضخة، مع احتساب الرسوم، طيلة الربع الثالث من سنة 2025

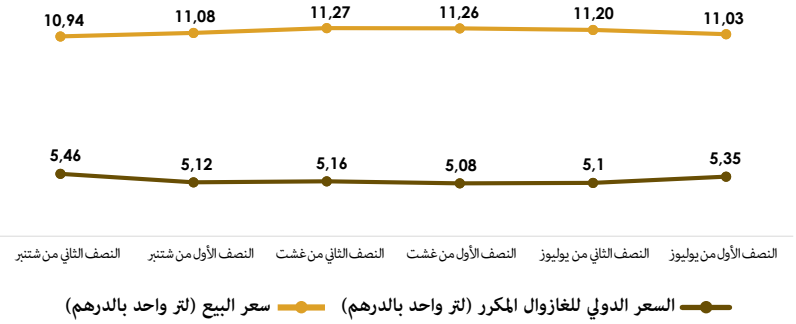

المصدر: أُعد استنادا إلى المعطيات المبلغة من لدن وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة

الجدول 5: التطور نصف الشهري للتغيرات المتوسطة لسعر البنزين المكرر عالميا ولأسعار بيعه في المضخة، مع احتساب الرسوم، طيلة الربع الثالث من سنة 2025 (لتر واحد بالدرهم)

الفترة	تغيرات الأسعار الدولية للبنزين المكرر	تغيرات أسعار البيع في المضخة مع احتساب الرسوم
النصف الأول من يوليوز	0,64	0,27
النصف الثاني من يوليوز	0,02	0,01
النصف الأول من غشت	0	-0,02
النصف الثاني من غشت	-0,32	0,03
النصف الأول من شتنبر	-0,19	-0,07
النصف الثاني من شتنبر	-0,08	-0,08
مجموع التغيرات المسجلة في الربع الثالث	**0,07**	**0,14**

المصدر: أُعد استنادا إلى المعطيات المبلغة من لدن وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة

وارتباطا بالبنزين، يظهر من الجدول 5 أن الأسعار الدولية ظلت شبه مستقرة عموما (زائد 0,07 درهم للتر)، بينما سجلت أسعار البيع في المضخة ارتفاعا طفيفا فقط (زائد 0,14 درهم للتر).

وبصورة أدق، ووفقا للرسم البياني 5 أسفله، ارتفعت الأسعار الدولية للبنزين من 5,74 درهم للتر في بداية يوليوز إلى 5,76 درهم للتر عند متمه، ثم استقرت عند 5,76 درهم للتر مع مطلع غشت. بعد ذلك، تراجعت الأسعار إلى 5,44 درهم للتر عند متم غشت و5,25 درهم للتر مع مطلع شتنبر، ثم استقرت عند 5,17 درهم للتر مع نهايته. بالمقابل، ازدادت أسعار البيع في المضخة من 13,06 إلى 13,07 درهم للتر، ثم تراجعت إلى 13,05 درهم للتر مع بداية غشت. بعد ذلك، عاودت الارتفاع بشكل

طفيف لتسجل 13,08 درهم للتر عند متم غشت، ثم انخفضت تدريجيا لتصل إلى 12,93 درهم للتر مع نهاية الربع الثالث.

وطيلة الفترة المعنية، بلغ متوسط الأسعار الدولية للبنزين 5,52 درهم للتر، في الوقت الذي استقر متوسط أسعار البيع في المضخة في حدود 13,03 درهم للتر.

الرسم البياني 5: التطور نصف الشهري للتغيرات المتوسطة لسعر البنزين المكرر عالميا ولمتوسط أسعار بيعه في المضخة، مع احتساب الرسوم، طيلة الربع الثالث من سنة 2025

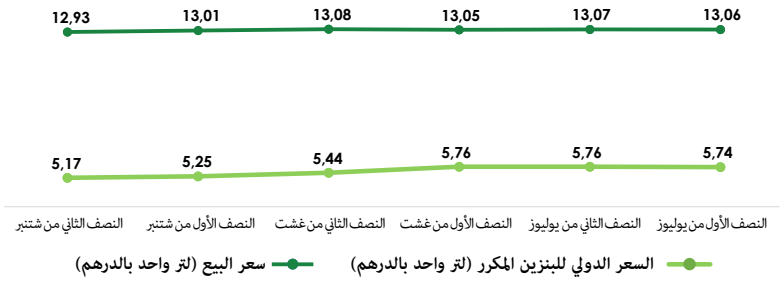

المصدر: أُعد استنادا إلى المعطيات المبلغة من لدن وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة

2. تحليل العلاقة بين تغير الأسعار الدولية وتكاليف الشراء وأسعار التفويت المطبقة وطنيا

ينصب التحليل، في هذه الفقرة، على مستوى العلاقة بين تغير الأسعار الدولية وتكاليف الشراء وأسعار التفويت المطبقة وطنيا من قبل كل شركة من الشركات التسع المعنية بالتقرير برسم الربع الثالث من سنة 2025.

وترتبط تكلفة الشراء المتوسطة، المعتمدة في التحليل، بتكلفة الشراء المرجحة بتغيرات المخزون. وتشمل سعر شراء المنتجات المكررة المستوردة (أخذا بعين الاعتبار الرسوم المرتبطة بتقلبات أسعار الصرف)، وتكاليف الإيصال إلى الموانئ الوطنية، على غرار تكاليف الشحن والتأمين والتفريغ والتخزين والنقل إلى محطات الخدمة، علاوة على الضريبة الداخلية على الاستهلاك والضريبة على القيمة المضافة المطبقة على منتجات الغازوال والبنزين المستوردة. وتمثل أسعار التفويت المحتسبة الأسعار المطبقة من لدن الشركات التسع (دون احتساب الرسوم) في محطات الخدمة الشريكة [5] .

وترتبط دوافع استخدام أسعار التفويت بنسبة مبيعات الغازوال والبنزين المنجزة في محطات الخدمة الشريكة والبالغة 80 في المائة. ضمن هذا النموذج، يحدد الموزعون أسعار التفويت لمسيري المحطات الخاضعة للتسيير الحر. ويتمتع هؤلاء، بدورهم، بحرية تحديد أسعار البيع النهائية في المضخة، عبر تطبيق هامش الربح بالتقسيط.

فضلا عن ذلك، تم ترجيح متوسط تكاليف الشراء ومتوسط أسعار التفويت في السوق، المطبقة من قبل الشركات المذكورة، حسب حصتها في سوقي استيراد وتوزيع الغازوال والبنزين.

ويوضح الجدول، أسفله، متوسط الربع الثالث من سنة 2025 لهذه المتغيرات الثلاثة.

[5] محطات الخدمة التي تديرها جهة مستقلة، باستثناء محطات الخدمة التي تُدار بشكل مباشر من قبل شركة التوزيع بالجملة أو بشكل غير مباشر من قبل أحد الفروع التابعة لها

الجدول 6: متوسط الربع الثالث من سنة 2025 للأسعار الدولية (دون احتساب الضريبة الداخلية على الاستهلاك والضريبة على القيمة المضافة) وتكاليف الشراء وأسعار التفويت المرجحة دون احتساب الرسوم للغازوال والبنزين (لتر واحد بالدرهم)

	الغازوال	البنزين
السعر الدولي للغازوال و البنزين المكررين (دون احتساب الضريبة الداخلية على الاستهلاك والضريبة على القيمة المضافة)	5,21	5,52
تكلفة الشراء دون احتساب الرسوم	8,11	9,09
سعر التفويت دون احتساب الرسوم	**9,62**	**11,32**

المصدر: أُعد استنادا إلى المعطيات المبلغة من لدن الشركات المعنية ووزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة

الرسم البياني 6: تطور الأسعار الدولية (باستثناء الضريبة الداخلية على الاستهلاك والضريبة على القيمة المضافة) وتكلفة الشراء وسعر التفويت المرجحين دون احتساب الرسوم للغازوال برسم الربع الثالث من سنة 2025 (بالدرهم للتر)

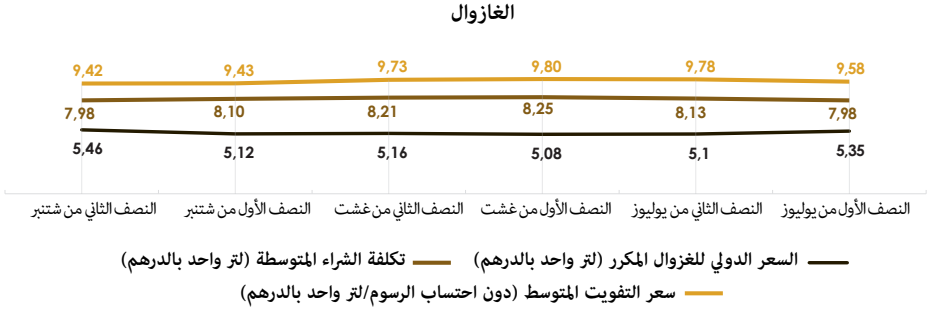

المصدر: أُعد استنادا إلى المعطيات المبلغة من لدن الشركات المعنية ووزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة

خلال الربع الثالث من سنة 2025، استقرت الأسعار الدولية للغازوال المكرر عموما، متبوعة بزيادة عند متم شتنبر. وفي النصف الأول من يوليوز، بلغت الأسعار 5,35 درهم للتر، ثم تراجعت إلى 5,10 درهم للتر في النصف الثاني. وفي غشت، سجلت مستويات متقاربة نسبيا، متأرجحة بين 5,08 درهم للتر (النصف الأول) و5,16 درهم للتر (النصف الثاني). وفي شتنبر، بلغت مستوياتها 5,12 درهم للتر تقريبا، ثم ارتفعت إلى 5,46 درهم للتر عند متم الشهر. واستقر متوسط الأسعار عند 5,21 درهم للتر طيلة الفترة المعنية.

وسجلت تكاليف الشراء المتوسطة تقلبات أقل حدة، مقرونة بمستويات أعلى من الأسعار الدولية كما كان متوقعا. وهكذا، ارتفعت التكاليف من 7,98 درهم للتر مع مطلع يوليوز إلى 8,13 درهم للتر عند متمه، ثم إلى 8,25 درهم للتر عند بداية غشت. وبعد أن سجلت انخفاضا طفيفا اعتبارا من النصف الثاني من غشت (8,21 درهم للتر) وبداية شتنبر (8,10 درهم للتر)، بلغت التكاليف مجددا 7,98 درهم للتر عند متم شتنبر، ثم استقرت عند 8,11 درهم للتر طيلة متوسط الفترة المعنية.

من جانبها، ظلت أسعار التفويت المتوسطة شبه مستقرة بالرغم من هذه التقلبات، إذ بلغت 9,58 درهم للتر خلال النصف الأول من يوليوز، ثم ارتفعت تدريجيا إلى 9,78 درهم للتر عند متم الشهر. ومع مطلع غشت، سجلت زيادة محدودة (9,80 درهم للتر)، متبوعة بانخفاض طفيف في النصف الثاني (9,73 درهم للتر). وفي شتنبر، تراجعت الأسعار بمقدار 9,43 درهم للتر عند بداية الشهر، و9,42 درهم للتر عند متمه. واستقر متوسط أسعار التفويت المرجحة عند 9,62 درهم للتر طيلة الفترة المعنية.

الرسم البياني 7: تطور الأسعار الدولية (دون احتساب الضريبة الداخلية على الاستهلاك والضريبة على القيمة المضافة) وتكاليف الشراء وأسعار التفويت المرجحة دون احتساب الرسوم للبنزين برسم الربع الثالث من سنة 2025 (لتر واحد بالدرهم)

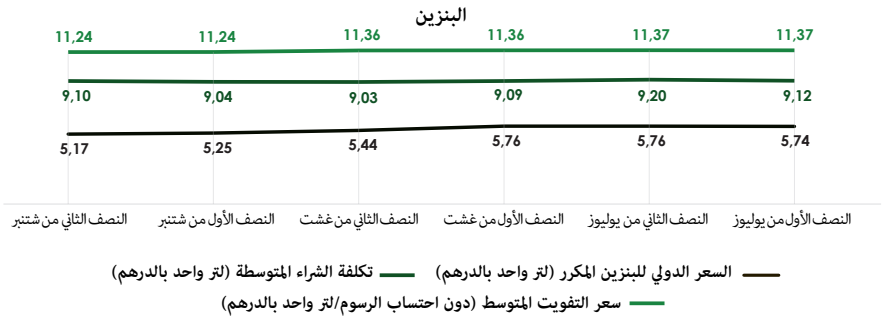

المصدر: أُعد استنادا إلى المعطيات المبلغة من لدن الشركات المعنية ووزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة

وبالانتقال إلى البنزين، أبانت الأسعار الدولية عن منحى تنازلي عموما خلال الربع الثالث من سنة 2025، إذ انخفضت تدريجيا إلى 5,76 درهم للتر عند متم يوليوز بعد أن سجلت 5,74 درهم للتر في النصف الأول منه. وفي غشت، حافظت على استقرارها في النصف الأول (5,76 درهم للتر)، ثم تراجعت بشكل أكبر في النصف الثاني إلى 5,44 درهم للتر. واستمر الانخفاض طيلة شتنبر، منتقلا من 5,25 إلى 5,17 درهم للتر. وطيلة الفترة المعنية، استقر متوسط الأسعار عند 5,52 درهم للتر.

وبلغ متوسط تكاليف الشراء المرجحة، المصرح بها من لدن الشركات التسع المعنية، 9,09 درهم للتر خلال نفس الفترة. وظلت التكاليف مستقرة نسبيا، منتقلة من 9,12 إلى 9,03 درهم للتر في شهري يوليوز وغشت، ثم استقرت عند 9,10 درهم للتر عند متم شتنبر. ومقارنة بشهر يوليوز، أبان التطور العام عن انخفاض طفيف ومنسجم مع اتجاه الأسعار الدولية.

من جهتها، حافظت أسعار التفويت المتوسطة، دون احتساب الرسوم، على استقرارها خلال معظم الفترة، مستقرة عند 11,37 درهم للتر في يوليوز ومطلع غشت، ثم تراجعت تدريجيا إلى 11,36 درهم للتر عند متم غشت. وبلغ متوسط الأسعار طيلة الفترة 11,32 درهم للتر.

واستكمالا للتحليل، يلخص الجدول، أسفله، التغير ربع السنوي (مجموع التغيرات النصف الشهرية للربع الثالث من سنة 2025) للأسعار الدولية وتكاليف الشراء وأسعار التفويت المطبقة من لدن الشركات التسع المعنية بالتقرير.

الجدول 7: تغيرات الأسعار الدولية (دون احتساب الضريبة الداخلية على الاستهلاك والضريبة على القيمة المضافة) وتكاليف الشراء وأسعار التفويت دون احتساب الرسوم المطبقين في محطات الخدمة الخاضعة للتسيير الحر برسم الربع الثالث من سنة 2025 (لتر واحد بالدرهم)

الفاعلون	المنتوج	الأسعار الدولية	تكلفة الشراء	سعر التفويت
متوسط هوامش الربح	الغازوال	0,41	0,21	0,18
	البنزين	0,07	-0,10	-0,13

المصدر: أُعد استنادا إلى المعطيات المبلغة من لدن الشركات المعنية ووزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة

خلص استقراء المعطيات الواردة في الجدول إلى الاستنتاجات التالية:

- في الربع الثالث من سنة 2025، ارتفعت الأسعار الدولية للغازوال والبنزين ارتفاعا معتدلا، بلغ توالياً زائد 0,41 وزائد 0,07 درهم للتر، ما يعكس انتعاشا طفيفا للأسعار في هذه الفترة عقب الانخفاض المسجل في الأشهر الثلاثة السابقة،
- عرفت تكاليف الشراء دون احتساب الرسوم تطورًا أكثر اعتدالًا ومتباين حسب المنتجات:
  - سُجِّلت زيادة قدرها 0,21 درهم للتر بالنسبة للغازوال،
  - تراجع قدره ناقص0,10 درهم للتر بالنسبة للبنزين، وذلك رغم الارتفاع الطفيف في الأسعار الدولية المرجعية.
- كما عرفت أسعار التفويت دون احتساب الرسوم، المطبقة على محطات الخدمة الخاضعة للتسيير الحر، تطورات قريبة من تلك المسجلة على مستوى تكاليف الشراء، حيث ارتفعت بنحو 0,18 درهم للتر بالنسبة للغازوال، في حين سجلت انخفاضًا قدره ناقص0,13 درهم للتر بالنسبة للبنزين.

رابعا: تحليل تطور مستويات هوامش الربح الخام المتوسطة لكل لتر مباع

بادئ ذي بدء، تجدر الإشارة إلى أن هوامش الربح التي خضعت للتحليل تعكس الهوامش التجارية المحتسبة استنادا إلى أسعار التفويت، والمرجحة بحصص سوق توزيع الغازوال والبنزين من لدن كل شركة من الشركات التسع المعنية.

ويوضح الرسم البياني، أدناه، تطور هوامش الربح الخام التجارية للغازوال والبنزين خلال الربع الثالث من سنة 2025.

الرسم البياني 8: تطور هوامش الربح الخام نصف الشهرية المتوسطة والمرجحة، المتحصلة من المبيعات في محطات الخدمة الخاضعة للتسيير الحر خلال الربع الثالث من سنة 2025 (لتر واحد بالدرهم)

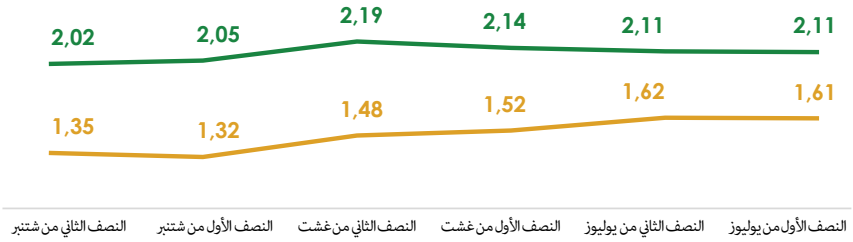

المصدر: أُعد استنادا إلى المعطيات المبلغة من لدن الشركات المعنية

أفاد تحليل المعطيات الواردة في الرسم البياني أن الشركات التسع المعنية حققت، طيلة الربع الثالث من سنة 2025، هامش ربح متوسط ومرجح قدره 1,48 درهم للتر للغازوال و2,10 درهم للتر للبنزين. ولم تختلف هذه المستويات عما سُجل في نفس الفترة من 2024 (1,46 درهم للتر للغازوال ودرهمين للتر للبنزين).

بتعبير أدق، انخرطت هوامش الربح الخام المتأتية من مبيعات الغازوال في منحى تنازلي طيلة الفترة المعنية، منتقلة من 1,61 درهم للتر في النصف الأول من يوليوز إلى 1,32 درهم للتر في النصف الأول من شتنبر. وعند متم الربع، سجلت الهوامش ارتفاعا طفيفا بلغ 1,35 درهم للتر، أي ما يعادل فارقا إجماليا بين القيم القصوى قدره 0,30 درهم للتر.

وعلاقة بالبنزين، سجلت هوامش الربح الخام مستويات أعلى مما تحقق على مستوى الغازوال، بفارق متوسط بلغ 0,62 درهم للتر تقريبا. وتراوحت بين حد أقصى قدره 2,19 درهم للتر في النصف الثاني من غشت وحد أدنى قدره 2,02 درهم للتر في النصف الثاني من شتنبر. ويمكن التمييز بين فترين منفصلتين في هذا السياق. في الفترة الأولى، سجلت الهوامش ارتفاعا طفيفا، منتقلة من 2,11 درهم للتر مع مطلع يوليوز إلى 2,19 درهم للتر عند متم غشت، بزيادة قدرها 8 سنتيمات. وفي الفترة الثانية، تراجعت الهوامش إلى 2,02 درهم للتر عند متم شتنبر.

خامسا: خلاصة عامة

إجمالا، سجل الربع الثالث من سنة 2025 ارتفاعا كبيرا في حجم واردات الغازوال والبنزين بنسبة 12,4 في المائة، بما يعادل حوالي 1,91 مليون طن. بالمقابل، انخفضت قيمة الواردات انخفاضا طفيفا بمقدار 1,3 في المائة، بمعدل إجمالي ناهز 12,73 مليار درهم مقارنة بنفس الفترة في 2024. واستأثرت الشركات التسع المعنية بالتقرير بنحو 82 في المائة من إجمالي الواردات من حيث الحجم والقيمة.

وارتفعت المداخيل الجبائية (الضريبة الداخلية على الاستهلاك والضريبة على القيمة المضافة) المرتبطة بواردات الغازوال والبنزين بنحو 7,83 مليار درهم في هذه الفترة، مسجلة زيادة نسبتها 8,6 في المائة مقارنة بما تحقق في نفس الفترة من سنة 2024. ويعزى هذا الارتفاع أساسا إلى تصاعد حجم

الـواردات. وبالرغـم مـن انخفـاض قيـم الـواردات، أفضى ارتفـاع الكميـات إلى زيـادة ملموسـة في المداخيـل المتأتيـة مـن الضريبـة الداخليـة على الاسـتهلاك.

وبلـغ حجـم طاقـة التخزيـن الإجماليـة والمتاحـة 1,57 مليـون طـن عنـد متـم شـتنبر 2025، مسـجلة اسـتقرارا مقارنـة بالـفترة السـابقة. بالمقابـل، بلغـت طاقـة التخزيـن المجمعـة لـلشركات التسـع نحـو 1,27 مليـون طـن، بنسـبة تعـادل 81 في المائـة مـن الطاقـة الإجماليـة في السـوق.

وبخصـوص قطـاع التوزيـع، ارتفـع العـدد الإجمالي للفاعـلين إلى 39 عنـد متـم شـتنبر مـن سـنة 2025، مقارنـة بالعـدد المسـجل في نهايـة يونيـو والبالـغ 38، مـؤشرا على دخـول فاعـل جديـد إلى السـوق الوطنيـة.

وبلـغ حجـم المبيعـات الإجماليـة مـن الغـازوال والبنزيـن، التـي حققتهـا الشركات التسـع، نحـو 1,98 مليـار لتر، بزيـادة قدرهـا 4,2 في المائـة مقارنـة بنفـس الـفترة سـنة 2024 (1,90 مليـار لتر).

ورصـد تحليـل العلاقـة بين تـغيرات الأسـعار الدوليـة المرجعيـة (CIF)، وتكاليـف الشراء، وأسـعار التفويـت المطبقـة على الصعيـد الوطنـي ارتفاعـا طفيفـا في الأسـعار الدوليـة، في حين عرفـت تكاليـف الشراء وأسـعار التفويـت تطـورات معتدلـة. وبخصـوص الغـازوال، انعكسـت الزيـادة المسـجلة في تكاليـف الشراء (0,21 درهـم لـلتر) تقريبـا بشـكل كامـل على أسـعار التفويـت، التـي ارتفعـت بنحـو (0,18 درهـم لـلتر). وبالمثـل، فـإن الانخفـاض المسـجل في تكاليـف شراء البنزيـن (ناقـص0,10 درهـم لـلتر) انعكـس في تراجـع مماثـل تقريبـا في أسـعار التفويـت المطبقـة عليـه (ناقـص0,13 درهـم لـلتر)، مما يعكـس انتقـالا متناسـقا لتـغيرات التكاليـف إلى أسـعار التفويـت.

أخيرا، بلغـت هوامـش الربـح الخـام التـي حققتهـا الشركات التسـع، خلال الـفترة المذكـورة، 1,48 درهـم لـلتر للغـازوال و2,10 درهـم لـلتر للبنزيـن، مسـجلة مسـتويات مشـابهة تقريبـا للهوامـش المرصـودة في نفـس الـفترة مـن سـنة 2024 (1,46 درهـم لـلتر للغـازوال و2,00 درهـم لـلتر للبنزيـن).

المملكة المغربية
ROYAUME DU MAROC

مجلس المنافسة

ⵓⵔⵜⴰⵔ ⵏ ⵜⵎⵙⴰⵡⴰⴹ

CONSEIL DE LA CONCURRENCE

مجلس المنافسة
زاوية شارع الزيتون و محمد اليزيدي حي الرياض الرباط - المغرب
الهاتف : 16 62 75 37 05 - 10 28 75 37 05
www.conseil-concurrence.ma